الصهيونية ـ دولة يهودية مستقلة زائد هجرة يهودية كبيرة اليها (١٥٠ الف مهاجر). وقد اختفى الشق الاخير من قرار الجمعية العامة لسبب وحيد، هو عدم الحاجة اليه. فمن حقوق أية دولة مستقلة حرية ادخال المهاجرين اليها.

كان النقاش محتدماً حول خطة التقسيم داخل «لجنة الطوارىء» طوال فترة انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة. وفي ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) وافقت لجنة الطوارىء على خطة التقسيم بـ ٢٥ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً وامتناع ١٧ عن التصويت. وكان عدد المؤيدين للتقسيم أقل من ثلثي الاصوات اللازم لتمرير التوصية في الجمعية العامة. وما بين ١٩٤٨/١١/٢٥ و ١٩٤٨/١١/٢٩، مارست الادارة الاميركية والمنظمة الصهيونية مختلف اشكال الضغط والابتزاز والترهيب والترغيب على الاعضاء الذين امتنعوا عن التصويت. وعندما عرضت خطة التقسيم على الجمعية العامة في ١٩٤٧/١١/٢٩، كان سبعة اعضاء من الممتنعين عن التصويت قد تحولوا، بنتيجة هذه الضغوط، الى تأييد التقسيم. وقد اعطى قرار التقسيم اليهود (ثلث السكان ومعظمهم مهاجر غير شرعي) أكثر من نصف الارض (٥٣ بالمئة)، بينما كانوا لايملكون أكثر من سبعة بالمئة من اراضي الدولة اليهودية المقترحة. وقد رفضت الجمعية العامة، بأغلبية صوت واحد فقط، عرض القضية على محكمة العدل الدولية التي اعطت رأياً استشارياً في وقت لاحق، اعتبرت فيه ان معظم بنود خطة التقسيم مخالفة للائحة الامم المتحدة وغير قانونية.

لقد صيغ قرار التقسيم بشكل توصية الى قوة الانتداب (بريطانيا) واعضاء الامم المتحدة لتنفيذها، وافترض موافقة الطرفين المعنيين به، وهما العرب واليهود. وامتنعت بريطانيا عن تنفيذه، ورفضه العرب، ولم يتعاون مع الامم المتحدة، الا اليهود، فقط لتنفيذ الشق الخاص بانشاء دولة يهودية مستقلة، دون الالتزام بالحدود التي حددها قرار التقسيم.

بين صدور قرار التقسيم وقيام اسرائيل

شكّلت الجمعية العامة لجنة محاسبة خاصة بفلسطين، لتتابع تنفيذ خطة التقسيم. وضمت اللجنة ممثلين عن الدنمارك وتشيكوسلوفاكيا وبوليفيا وبنما والفليبين. وكان يجب على هذه اللجنة ان تلتئم في نيويورك، في النصف الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧، مع مسؤولين اداريين واخصائيين تقنيين؛ ثم تجرى، بعد ذلك، محادثات مع ممثلي قوة الانتداب، تؤدي، فيما بعد، الى انتقال اللجنة المحلية واخصائييها الى فلسطين في النصف الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧. وعند وصولها، تقوم اللجنة بتولي مسؤوليات الادارة من بريطانيا في الاماكن التي تنسحب منها الاخيرة. وكان من المقرر ان ينتهي الانتداب والانسحاب العسكري والاداري البريطاني في الاول من آب (اغسطس) ١٩٤٨. وكان على اللجنة، خلال تسلمها للسلطة من بريطانيا، ان تتعاون مع الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا لتشكيل مجلس حكومي اقليمي لكلتا الدولتين، ومجلس اقتصادي مشترك قبل الاول من نيسان (ابريل) ١٩٤٨. وتحول السلطات الادارية من لجنة الامم المتحدة، تدريجياً، الى الحكومتين الاقليميتين اللتين ستحكمان الدولتين المنوي اعلان استقلالهما قبل الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨. وكان على مجلس الامن الدولي ان يشرف على، ويتابع، تنفيذ توصية التقسيم.

كان من الواضح ان الرفض العربي لخطة التقسيم يعني، أيضاً، مقاطعة اللجنة المكلفة بتنفيذه. اما بريطانيا، فقد اعلنت موقفها في اثناء المداولات لاقرار خطة التقسيم بأنها ترفض المساعدة، أو المساهمة، في تنفيذ أية توصية أو قرار لا يحظى بموافقة العرب واليهود معاً. واستندت الى حجة التزامها ببنود الانتداب حتى انتهائه؛ وعليه فانها ستحتفظ بالسلطة بمفردها في كل منطقة حتى يتم جلاء قواتها عنها، ولن تسلم السلطة الى لجنة الامم المتحدة؛ بل ستقوم بـ «التخلي» عنها، وعلى لجنة الامم المتحدة ان «تستولي» عليها بعد ذلك. واعلنت بريطانيا، في وقت لاحق (كانون الثاني ـ يناير ١٩٤٨)، انها لن تسمح للجنة بدخول فلسطين، الا قبل انتهاء الانتداب باسبوعين (في الاول من أيار ـ مايو ١٩٤٨، حسب التوقيت الجديد للانسحاب).

علاوة على ذلك، تأخرت الحكومات الممثلة في اللجنة في ارسال مبعوثيها الى نيويورك حتى أواخر كانون